قضايا سياسية

اسم المقال: تأثير الصدمة النفطية السلبية على موازنات دول الريع النفطي
اسم الكاتب: م.د. رندا طلال حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7571
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الصدمة النفطية السلبية على موازنات دول الريع النفطي[∇]

"The Impact of the Negative Oil Shock on the Budgets of Oil Rentier Countries"

م.د. رندا طلال حسن(*) Dr.Randa Talal Hassan

الملخص

يصوغ تأثير الصدمة النفطية السالبة على موازنات دول الريع النفطي من المواضيع التيتستحق التحليل. تعتمد موازنات هذه الدول بشكل كبير على إيرادات النفط، وبالتالي فإن أي تغير في أسعار النفط أو إنتاجه يمكن أن يؤثر بشدة على موارد الدولة وقدرتها في تمويل الإنفاق العام وتطبيق البرامج التنموية.

عند حدوث صدمة نفطية سلبية، كانخفاض أسعار النفط أو تراجع الإنتاج، تنخفض إيرادات الدولة بشكل كبير. هذا الانخفاض يؤدي إلى عجز في الميزانية الأمر الذي يتطلب قرارات تقشفية وتخفيضات في الإنفاق.

تأثير الصدمة النفطية السلبية على موازنات دول الريع النفطي يمكن أن يكون كارثيًا على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه الدول. لذا، يجب على هذه الدول اتخاذ تدابير وسياسات لتنويع مصادر الإيرادات وتقوية القطاعات المختلفة لضمان استقرار مالي واقتصادي قوي في ظل التحديات النفطية المتغيرة.

- **الكلمات المفتاحية:** النفط، الاقتصاد الريعي، الموازنة، الصدمة النفطية.

- **Abstract**

The impact of the negative oil shock on the budgets of oil rent countries is an important subject that deserves analysis. The budgets of these countries depend largely on oil revenues, and therefore any change in oil prices or production could severely affect the state's resources and its ability to finance public spending and implement development programs.

Many oil rent countries depend heavily on oil revenues to finance their budgets. When a negative oil shock occurs, such as a drop in oil prices or a decline in production, state revenues drop dramatically. This decrease leads to a budget deficit and may require austerity decisions and spending cuts.

∇ تاريخ التقديم : 2023/10/14 تاريخ القبول: 2023/12/4 تاريخ النشر: 2023/12/31

*) تدريسية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين randa@nahrainuniv.edu.iq

In short, the impact of the negative oil shock on the budgets of oil rent countries could be disastrous for the economy and the social and political stability of these countries. Therefore, these countries must take measures and policies to diversify revenue sources and strengthen different sectors to ensure strong financial and economic stability in light of the changing oil challenges.

- Keywords: oil, rentier economy, budget, oil shock.

المقدمة

تبرز أهمية النفط على أنه واحداً من أهم السلع الاقتصادية المتفردة، التي لها تأثيراً على حركه الاقتصاد العالمي، وعليه لم يعد النفط سلعة اقتصادية فحسب، بل سلعة استراتيجية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية متداخلة، أذ شهدت الأسواق النفطية للدولة تطورات ملحوظة في مؤشراتها الرئيسة وبخاصة ظاهرة أسعار النفط التي سجلت ارتفاعاً أو انخفاضاً غير مسبوق، وهذا ما شكل صدمات نفطية واضحة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال التوازن في السوق النفطي، والذي يعبر عنها بصدمات النفط، سواء كان ارتفاع أم تراجع في الاسعار،بجانب بيان النتائج التي تخلفها صدمات أسعار النفط في السوق العالمية، على موازنات بلدان الريع النفطي، والآلية التي تؤدي إلى تكيف السوق وإعادة التوازن، وقد شهد السوق النفط العالمي العديد من الصدمات، أذ اختلفت تلك الأسباب التي تقف وراءها، فقد تكون تحت تأثير العوامل الجيوسياسية، ومرة أخرى تكون ناتجة عن اختلال قوى العرض والطلب،أو تكون ناتجة عن دخول المصادر البديلة للطاقة، ومثلها نتيجة الكوارث طبيعية وظروف غير متوقعه كما شهدنا مؤخراً بسبب اجتياح فايروس كوفيد-19 (أو كما يعرف بفايروس كورونا) وغيرها.

وقد تختلف قوه تأثير هذه العوامل عبر مراحل التاريخ، فأنها تتجدد ولا تقف عند حد معين، وهذا الأمر الذي يعقد من أمكانية التنبؤ بحدوث صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط، فضلاً من عدم معرفه المدة الزمنية التي تفصل بين صدمة وأخرى، والتي تعد انعكاساً لتفاعل قوى العرض النفطي العالمي والطلب العالمي على النفط والعوامل الأخرى، عبر دورة مراحل تطور الطاقة (النفط)، وهي التي تتجسد على شكل صدمات في أسعار النفط. ومن الثابت أن أسعار النفط خلال نصف قرن، قد أخذت شكل الدورة (السعرية)، ايجابية وسلبية، ولكل منها انعكاساته على الدول المنتجة والمستهلكة.

اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في معرفه الأسباب والنتائج التي أفرزتها صدمات النفط في السوق العالمية والمحاولة لاستيعابها أو التخفيف من أثارها على موازين الدول المستهلكة للنفط وإيرادات الدول المصدرة وموازينها ونفقاتها العامة.

اشكالية البحث : هناك العديد من العوامل المؤثرة في أسعار النفط،والتي تمارس تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر، والتنبؤ بمسار تحرك أسعار النفط صعوداً وهبوطاً، والتي لا يمكن تحديدها بدقة على الرغم من ظهور بعض المؤشرات، والأهم فيها هو الأحداث والظواهر غير المحسوبة أو المتوقعة، والتي تخضع لما يسمى بنظرية (البجعة السوداء– (Black swan theory) كما في حالة جائحة كورونا، والتي من شأنها أن تربك الاقتصاد العالمي وتضع الدول المنتجة للنفط (الريعية) تحت طائلة العجز عندما تكون الصدمة المتولدة (سلبية = انخفاض أسعار النفط)، وهذا من شأنه أن يؤثر في أوضاع الموازنات الجارية لهذه الدول. على مر التاريخ وتطورها فأن أسعار النفط في السوق العالمية تعيش بين حين وأخر حالة من عدم الاستقرار بالمستويات بصورة مستمرة، فضلاً عن الصدمات العنيفة التي تؤدي إلى تراجع وارتفاعات قياسية بين مده وأخرى وأيضاً هناك صعوبات كبيره في معرفه المدة الزمنية التي تفصل بين صدمة وأخرى، فضلاً عن التعقيدات المتعلقة بالتكهن بصدمات اسعار النفط سواء كانت ارتفاع أم تراجعاً في الاسعار.

فرضيه البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها من أن دورة أسعار النفط (السلبية) المتأتية نتيجة الاضطراب في تفاعلات قوى السوق، من شأنها أن تفرض عجزاً مفاجئاً وغير محسوباً في الموازنات العامة للدول المنتجة للنفط (دول الريع النفطي)، لا يمكن تحديد زمن الخروج منه، الأمر الذي يعرض هذه الاقتصادات إلى الصدمة المالية والمتمثلة بالعجز المالي وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي.

حدود البحث: تتمحور حدود البحث حول ما يلي:

1. **الحدود الموضوعية:** تتركز الحدود الموضوعية حول ماهية الصدمة وانواعها، فضلاً عن مفهوم الصدمة النفطية ولمحة تاريخية عنها، علاوةً على السمات المشاركة لصدمات أسعار النفط في السوق العالمية، واخيراً بلدان الريع النفطي والتكيف مع الصدمة.
2. **الحدود الزمانية:** يتمحور النطاق الزماني للبحث في المرحلة الممتدة بين عام 1972–2020.
3. **الحدود المكانية:** يتحدد النطاق المكاني في المكان الذي توجد فيه دول (المملكة العربية السعودية – الولايات المتحدة الامريكية – روسيا الاتحادية – اذربيجان – فنزويلا – دول منظمة اوبك – اوبك بلس).

منهجية البحث: في إطار تناول موضوع البحث سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي باعتباره أحد المناهج الملائمة لتتبع مسار الصدمات النفطية عبر المراحل التاريخية الممتدة بين عام 1972-2020 لاسيما لدى الدول المصدرة للنفط، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لبيان أبرز التداعيات التي خلفتها الصدمات النفطية على موازنات الدول، علاوةً على استخدام المنهج الوصفي للتركيز على طبيعة القطاع الريعي في الدول المصدرة للنفط.

هيكله البحث: تم تقسيم إنشائية البحث للإجابة على اشكالية الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري للصدمات ودورة نمو الطاقة، اما المبحث الثاني فقد خصص للصدمات التي شهدتها السوق النفطية في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، والمبحث الثالث فقد يبينا أهم التأثيرات التي تسببها هذه الصدمات على ميزانيات بلدان الريع النفطي (الدول التي تعتمد ميزانياتها وبالأخص ايراداتها على تصدير النفط (المورد الواحد) بشكل أساس.

أولاً: مفهوم الصدمة وتداعياتها في حدوث الأزمة

هناك العديد من التعريفات المتميزة لفكرة الصدمة في مختلف الأدبيات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، ومن أبرز هذه المعاني أن الصدمة هي حدوث مفاجئ وشديد وغير متوقع، ويأتي من دون سابقا أنذر، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات سواء على مستوى الدول أو المنظمات أو الأفراد، ويعتمد التعامل معها على وفق أسلوب الامتصاص والاستيعاب[1]، كما وتعرف أيضاً: بأنها أحدى عوارض الأزمات، أو أحدى مخرجاتها، والتي تولدت عن انفجارها بشكل سريع وفجائي، وقد تكون أحدى أسباب الأزمات على مستوى الدولةأو المجموعةأو الافراد[2]، أذ يعرفها بعض الباحثين: حقيقة أنها ظهرت من العدم تجعل من الصعب التعامل معها، لذلك من المهم إيجاد استراتيجيات للسيطرة عليها بحيث يكون تأثيرها أقل[3].

الصدمة النفطية السلبية" تمثل حالة أنخفاض مستمر وسريع في أسعار النفط، التي تؤدي الى حدوث تباطؤ في النمو الأقتصادي وتراجع مستمر في مستوى الأستخدام وحتى الأنتاج، وشيوع حالة من التشأوم

---

(1) عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، وزاره الإعلام والثقافة، شركه ابوظبي للطباعة والنشر، 2002، ص 30.

(2)عبد السلام جمعه زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، الأردن، زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص 29.

(3) محمد عبد الغني حسين، مهارات أدارة الازمات: الازمة بين الواقع منها والسيطرة عليها،دار قرطبة للنشروالتوزيع، الرياض، ط 1، 2008، ص7.

مما يدفع باتجاه تراجع توجهات الأستثمار، ومن الجانب الاقتصادي يمكن أن تّعرف: بكونها التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي أو العرض الكلي[1]، وفيما يخص سياق الأسواق فهي تعني: أي شيء غير متوقع يؤثر في السوق بدرجه كبيرة[2]()،وعليه فأن الصدمة: هي النواه الحقيقية لحدوث أزمة معينة تصيب عمل منظومة دولة أو اقتصاد أو منظمة أو شركة أو سوقاً معينة، ومن أبرز نتائجها هو انهيار التوازن والاختلال في عمل هذه المنظمة بصوره مفاجئة وغير متوقعه الحدوث. وتتسبب في اغلب الاحيان بحدوث الأزمة، التي من شأنها ان تجعل الاوضاع السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية على مستوى البلد او العالم بوضع غير مستقر[3]، ويعرف(جرين) الأزمة: بأنها عبارة عن تغير مفاجئ حاد الأثر الذي يحدث بسبب تغيرات متصلة في القوى يكون من نتائجها انهيار التوازن[4]، وايضاً تعرف وفقاً لقاموس وبستير: هي موقف يمثل نقطة التحول نحو الاسوأ أو الأفضل"[5]، وقد تختلف الأزمات في شدتها أو سرعتها أو مدتها الزمنية، وبما أن الصدمة تعد المؤشر الأساس لحدوث الأزمة، التي تؤدي لاختلال وفقدان التوازن وانهياره، سواء كان على مستوى الدولة أو النظام أو السوق، بقطع النظر عن مصادر الصدمة سواء كانت داخلية أم خارجية، وأحداث نوع من الارباك في أدائها وعملها، مثلا أزمة الكساد الكبير في عام 1929 وأزمه الرهن العقاري عام 2008، وأزمة اسعار النفط عام2014، وأزمة جائحه كورونا عام 2020

ثانياً: أنواع الصدمات

: يمكن أن نقسم الصدمات على أنواع عدة منها:

1- الصدمات الاقتصادية: وهي على نوعين وتتمثل ب:

أ- **صدمات الطلب الكلى:** وتعرف هذه الصدمات بأنها نوع من أنواع الصدمات الاقتصادية، التي تحدث نتيجة لتغيير أحد العوامل المؤثرة في الطلب ومنها (الاستهلاك، الانفاق، الاستثمار، صافي

---

(1) مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمه: محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ للنشر،1999، ص 340

(2) لميس محمد مطرود وسمير عبد الصاحب يارة، "انعكاس الصدمات المالية في اداء اسواق الاوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، المجلد 4، العدد 7، اذار، 2022، بغداد، ص 17-18.

(3) محمد صالح سلمانن قياس وتحليل الصدمات النقدية، مجلة العلوم الأقتصادية والادارية، المجلد (16)، العدد(4)، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، 2010،ص32.

(4) عماد صالح سلام، مصدر سبق ذكره، ص22.

(5) Pans vargugis,and authors, Exogenousshock in law income countries, economic policy issues and there roll of international community, world bank,2004,p6.

الصادرات)، أو أحداث نوع من التغيرات في الهيكل الاقتصادي، عن طريق أحدى أذرع السياسة الاقتصادية الكلية، كالسياسة المالية أو النقدية أو التجارية، التي تؤدي إلى تغيير في الطلب الكلي في صوره فجائية وكبيرة.[1]

ب- **صدمات العرض الكلي:** إنها شكل من أشكال الصدمة الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في العوامل الخارجية التي ليس للحكومة تأثير مباشر عليها، مثل انخفاض توافر المواد المستوردة اللازمة للإنتاج أو تدهور أنماط الطقس. وسوف يتغير منحنى العرض ككل نتيجة لهذا الاضطراب، والتغير المرتبط به في تكاليف الإنتاج. [2].

2- الصدمات الخارجية:

والتي يكون منشأهاعوامل واحداث خارجية، ليس بمقدور متخذ القرار الاقتصادي المحلي السيطرة عليها،وتعتمد درجة التأثر بالعوامل الخارجية على شدة الترابط والتشابك بالاقتصادات الخارجية والاقتصاد العالمي، ويمكن الإشارة إلى بعض من مصادر هذه الصدمات كما يأتي[3]:

أ- **التغير في مستوى الاستثمار الاجنبي:** أذ يمكن أن يحدث هذا النوع من الصدمات في الدول التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية في عمليه النمو الاقتصادي، ومن ثّم تؤدي هذه الصدمات لحدوث انكماش في اقتصاداتها، كما حدث في دول جنوب شرق أسيا، عندما تراجعت في الاستثمارات الخارجية في نهاية التسعينات من القرن العشرين.

ب- **التغيير في قيمه الصادرات:** والتي تحدث في الاقتصادات الريعية أو النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أو الخامات أو النفط، أذ تكون هذه المواد مرتبطة بالسوق العالمية وتأثيراتها، وقد أدى هذا الأمر إلى جعل هذه الدول عرضة لمخاطر الانخفاض والارتفاع في قيام صادراتها، مثلاً الانخفاض في أسعار النفط منتصف عام 2014 والذي أثر بصورة كبيرة على الدول المصدرة له وقيام صادراتها،والانخفاض في الطلب على النفط وانخفاض الأسعار الأخير في ظل جائحه وباء كورونا 2020، كحاله العراق.

---

[1] خضير عباس الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة،مقدمه الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2012، ص 12-18.

[2] المصدر نفسه، ص 18.

[3] طالبي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر، جامعة ابوبكربلقايد / تلمسان، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيروالعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية،2010، ص 108.

ج- **التغيير في تحويلات العاملين في الخارج:**أذتمتلك بعض الدول وفرة نسبية في عنصر العمل الامر الذي يعد ميزة نسبية لتلك الدول، وهذا ما يجعلها دول مصدرة لعنصر العمل الأمر الذي يجعلها تعتمد بصورة كبيرة على تحويلات العاملين في الخارج، وحيث تعد هذه الدخول مورداً مهما في اقتصادها،إلا أن هذه الدخول قد تشهد انخفاض أو ارتفاع، مما يجعل هذه الدول عرضه للصدمات الخارجية

د- **التغيير في قيمه المساعدات الخارجية:**غالباً ما تشهد الدول مثل هذه الأنواع من الصدمات بسبب حصولها على بعض المنح أو المساعدات الخارجية، كما حصل في مشروع مارشال لإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أذقدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المنح لإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب، أو ما تقدمه بعض المنظمات الدولية لبعض الدول في حاله حدوث الكوارث.[1]

و- **صدمات أسعار النفط الخام:** أحد أشكال الصدمة الخارجية التي تحدث للسوق العالمية للنفط نتيجة تحول أحد العناصر المؤثرة في سوق النفط وأسعاره.

3-الصدمات العارضة أو العشوائية:

تحدث بصوره فجائيةأو عارضة بسبب ظروف طبيعية طارئة، مثل الزلزال،والأعاصير والفيضانات أذ تؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي،كما تؤدي الى خسائر كبيره في البنية التحتيةالأساسية، وتنتهي أثارها عند انتهاء تلك الكارثة، وتعد الصدمة بسبب وباء فايروس كوفيد -19 هي خير مثال على ذلك.

4-الصدمات الموسمية:

هذه هي الصدمات التي تحدث في أوقات محددة من السنة ولها تأثير قصير المدى على ميزان مدفوعات الدولة إذا قامت تلك الدولة بتصدير سلعة معينة خلال ذلك الوقت من السنة.[2]

ثالثاً: دورة نمو الطاقة الإنتاجية للنفط الخام

تعيش أسواق النفط العالمية ضمن أطار دورة نمو الطاقة، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب والعوامل الأخرى المحيطة بالسوق العالمية، أذ يزداد التناغم بين العرض النفطي العالمي والطلب النفطي العالمي، من خلال مؤشر الأسعار، فعندما ترتفع الأسعار بدرجه كبيره تقوم الأطراف المنتجة بزياده

---

[1] عبد الله محمد ناصر العاضي، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمه الى كلية الاقتصاد، جامعه دمشق،2014، ص 15-21.

[2] شاكر محمود عبد الامير، الفجوة النفطية العالمية "بين الإنتاج والأسعار"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثالث، اذار، الكويت، 2013، ص 144-143.

العرض النفطي العالمي من جانب، ومن جانب أخر يتجه المستهلكون إلى تخفيض معدلات استهلاكهم "انخفاض الطلب"، هاتان الاستجابتان تؤديان إلى تراجع الأسعار، إما في حال انخفاض الأسعار بدرجة كبيرة يتجه المستهلكون إلى زياده استهلاكهم "طلب قوي"، وتخفيض كفاءة استخدام الطاقة، فضلاً عن تراجع الرغبة في الاستثمار لزياده الإنتاج والعرض، بسبب انخفاض الأسعار، وهذا يؤدي إلى انخفاض العرض النفطي وتعود الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى، وهكذا تعيش السوق النفطية في دورات مختلفة في المدة الزمنية، التي تفصل بين الارتفاع والانخفاض في الأسعار[1]، إذ لا تقف عند حد معين ولا تستقر عند معدل معين للأسعار، وإنما نجد الاسعار ترتفع وتصل إلى مستويات قياسية تارة، وتعاود الهبوط الى مستويات دنيا تارة أخرى، والتي تعكس صدمات أسعار النفط الخام هبوطاً وصعوداً، وهذا ما يتجلى بشكل واضح وصريح في دورة تطور الطاقة في ("الشكل-1")، والتي تعد انعكاسا لصدمات أسعار النفط في السوق النفطية.[2]

الشكل 1: صدمات أسعار النفط للسنوات 1972-2020



المصدر: تقرير صندوق النقد العربي لسنوات مختلفة

رابعاً: أبرز الصدمات التي شهدتها أسواق النفط خلال نصف قرن

تعد اللعنة النفطية حقيقة لجميع البلدان المنتجة باستثناء النرويج تقريباً، إذ لم يتوصل أيّ بلد منتج للنفط لإدارة الصدمة الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، التي مثلتها العائدات النفطية من العملة الصعبة في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، التي شهدت حروبا أهلية، وديكتاتوريات

[1] المصدر السابق نفسه، ص23.

[2] نجاة عبد الوهاب شريف، النفط مشكله الإطار القانوني في تحديد ملكية الاحتياطات النفطية، مجلة دراسات قانونية، كلية الحقوق، جامعة الدمام، 2017،ص 24.

عسكرية، وجنون العظمة من الأصناف كلها، ونفقات من الأنواع كلها عززت دولة الرفاهة في أحسن الأحوال، والفساد في أغلب الأحيان.

أفرغ النفط جوهر اقتصادات كانت مزدهرة أحياناً، من ممكناتها الحقيقية والفعلية كاقتصادات منتجة مادياً وحولها الى اقتصادات تعتاش على الاستخراج، الأمر الذي قلص من هامش المناورة لهذه الاقتصادات وجعلها رهينة المضاربات في اسواق النفط، فمثلا يجب أن يكون سعر برميل النفط 65 دولاراً، لكي تحقق إيران التوازن في موازنتها، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية أذ يجب أن يكون سعر البرميل من 35 دولاراً إلى 40 دولاراً لكي تحقق التوازن في موازنتها.

1- تاريخية الصدمات النفطية:

منذ اكتشافه في بنسلفانيا عام 1859، عرف النفط تاريخاً حافلاً من تشكل الاحتكارات والصدمات. أذ كانت الصدمات النفطية ناجمة بصورة عامة عن الاختلالات في التوازنات السياسية، الصدمة الأولى حصلت بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973، وشهد النفط حينها ارتفاع في سعر البرميل من 4 دولارات إلى 13 دولار[1].

وكانت استراتيجية الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، آنذاك تسعى الى ضرب أوبك، وإضعاف البلدان العربية المصدرة للنفط، وتهميشها، ولاسيما بعد ظهور دول أخرى منتجة من خارج المنظمة، لأن من شأن هذه الاستراتيجية التخفيض من أهمية الدور السياسي العربي في الساحة الدولية، سواء من ناحية صناعة القرارات أو التأثير فيها، أو من ناحية التفاوض بخصوص المسائل المصيرية التي تعني العالم العربي في أكثر من مجال.

فيما شهدت الأسواق العالمية الوقعة النفطية الثانية، والتي حصلت بعد سقوط الشاه وانتصار الثورة الإيرانية عام1979، إذ قفز سعر برميل النفط من 13 دولاراً إلى 20 دولاراً، وبلغ النفط آنذاك مستواه القياسي39 دولار في دولارا مطلع 1981.[2]

ومع بداية عام 1985 بدأ المشهد النفطي العالمي يتغير أذ طغت الأحداث على أوبك، لتشكل سعر برميل النفط، وأصبح هذا الأخير من الآن فصاعداً مجرد سعر للسوق الذي يتوقف على مجموع التسبيقات للفاعلين (المحترفين والمضاربين) حول ما سيكون في الغد التوازن بين العرض والطلب. ومنذ

---

[1] محمد صالح سلمان الكبيسي وعبد الحميد اللامي، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، الأسباب والنتائج، بحث مستل، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلد24، 2017، ص 260.

[2] المصدر نفسه، ص261.

عام 1985 أصبح تأثير أوبك مقتصراً على العرض، الذي تمثله بنحو (43%) فقط، ومع ذلك ظل إنتاجها هو الضامن للتسوية في مواجهة مخاطر الطلب والإعصاراتالجيوبوليتيكية التي ظلت تعاني منها دائما الكرة الأرضية النفطية[1] .

وعليه فأن السوق هي التي تحدد سعر برميل النفط، أو بالأحرى الأسواق المتفرعة منه (سوق العقود الآجلة)، وعلى الرغم من بعض الأحداث الكبيرة مثل حرب الخليج الثانية عام1991، فإن أسعار النفط اتجهت نحو الانخفاض حتى نهاية القرن العشرين. وبعد ذلك، بدأ هناك عدد من الخبراء يتحدثون عن توازن أمثل محدّد بين 20 و30 دولاراً للبرميل الواحد[2] ، السؤال الذي يطرح بهذا الصدد هل يمكن الحديث عن صدمة نفطية ثالثة؟، والجواب على هذا السؤال يكمن في أن العديد من المراقبين يرفضون الفكرة على أعتبار أن عامي 1973 و1980 كانت الزيادة في أسعار النفط صريحة وقاسية.

وأما ارتفاع أسعار النفط عام2004 فقد جاء متدرجاً، وهي سنة النمو القوي على الطلب، ومن ثم في سنة 2005 بسبب إعصار كاترينا، وأخيراً في سنة 2007 أذ أنتقل سعر البرميل من أدنى مستوى له (50 دولاراً في كانون الثاني، إلى ما يقارب 100 دولار). أذ أن الصدمة النفطية الثالثة تعكس القلق الدولي على الطاقة، من حيث أن هناك طلباً متزايداً دائماً على النفط، ولاسيما في الصين والهند، وهناك عرض يتناقص أيضاً في (33 من أصل 48) بلداً منتجاً، وإن أسعار النفط، وأسعار مشتقات الطاقة كلها كانت في ارتفاع مطرد وذلك للأسباب التالية:[3]

الأول:أن أقصى الإنتاج العالمي من النفط تم بلوغه، ومنذ الاستخراج الصناعي للنفط، تم استهلاك نصف الاحتياطات الأصلية، فالنفط المتبقي لاستخراجه يتطلب مزيداً من الاستثمارات وبجودة أقل، ولذلك سترتفع الأسعار بينما سيتناقص الإنتاج. وهكذا، دخل العالم في مرحلة التنازل الجيولوجي للإنتاج العالمي من النفط.

الثاني:إن الطلب هو أعلى هيكلياً من العرض، العالم كله يريد النفط، كمصدر للطاقة لنمط التنمية الصناعي بشكل جوهري. ولا يمكن للعالم أن يعيش من دون النفط، الأمر الذي سيجعل الصدمة النفطية تدوم طويلاً أكثر من سابقتيها اللتين حدثتا لأسباب سياسية في عقد السبعينات من القرن العشرين.

---

[1] علاء عبد كطافة، الصدمات النفطية وأثارها على أقتصاديات الدول الريعية دراسة تحليلية مقارنة (العراق والجزائر وايران)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2018، ص 170.

[2] أكرم نعمه، صدمه اسعار النفط العالمية المسببات والاثار المتوقعة في ضوء التحليل المستقبلي، مجله كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والادارية، العدد3، المجلد 11، 2019، ص 498.

[3]محمد صالح سلمان الكبيسي وعبد الحميد اللامي،مصدر سبق ذكره، ص 266.

الثالث :في كل دولة منتجة للنفط، تظهر نخبة حاكمة تعيشعلى ريعه على حساب السكان الآخرين، وتمارس دور "كمبرادوري"[*] لخدمة الخارج، وهذه البلدان تكون مستهدفة من قبل النهآبين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والصين. وحرب العراق هي مثال على هذا التعطش النفطي الصناعي.

ويتفق الباحثين في مجال تاريخ النفط من ان هناك عدة صدمات اجتاحت بلدان النفط نتيجة التذبذب أو انهيار الاسعار، وبحسب (الشكل –1) فأن الصدمات التي شهدها العالم من عام 1973 إلى عام 2020، يمكن بيانها بالآتي:

أ- **الصدمة الأولى للمدة من 1972 –1973:** وحدثت بالتزامن مع حرب تشرين الثاني/ أكتوبر في عام 1973، التي أعلنتها كل من مصر وسوريا على(إسرائيل)، فقد فرضت الدول العربية المنتجة للنفط حظراً على إمداد دول تدعم الاحتلال، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تسبب بارتفاع الأسعار الى(400%)، اي من ثلاثة دولارات إلى 12 دولاراً للبرميل. وأطلق على تلك الأزمة اسم "صدمة النفط الأولى"، وكان لها انعكاسات اقتصادية متعددة[1].

ب- **الصدمة الثانية للمدة من 1979 –1980:** فقد انخفضت إمدادات الخام وارتفعت الأسعار على خلفية توقف ضخ النفط الإيراني، جراء أحداث الثورة على نظام الشاه. وعلى الرغم من أن الانخفاض لم يتجاوز

(4%)، إلا أنه تسبب بذعر في الأسواق العالمية، أذ ارتفعت الأسعار بأكثر من الضعف إلى(39.50) دولار خلال 12 شهرا[2].

---

[*] هو مصطلح سياسي يكثر استعماله من قبل التيارات الاشتراكية واليسارية ويعني طبقة البورجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقا لمصالحها وللاستيلاء على السوق الوطنية، بدأ استخدام المصطلح بكثرة في نهاية القرن العشرين، وأصبحت تُطلق على جميع فئات الشعب الذي يتبع الاستعمار في شتى المجالات الفكرية والثقافية والاقتصادية. في الوطن العربي استخدم المصطلح لوصف الدول والكيانات التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع الغرب. للمزيد أنظر: غازي الصوراني، عن هيمنة بورجوازية الكومبرادور، وتعريفها،الحوار المتمدن–العدد: 7010 – 2021 / 9 / 5 – 10:25، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت)،https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

1) فوزي القريشي، التطور التأريخي لأسعار النفط الخام، مجلة النفط والتنمية، العدد(3)، بغداد ، 1978، ص50.

(2) خضير عباس النداوي، الصدمة النفطية الثالثة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، المجلة السياسية الدولية بحث منشور على الانترنيت، موقع مجلات عراقية محكمة، ص 2. الموقع الالكتروني :https://www.iasj.net/iasj

ت- **الصدمة الثالثة للمدة 1985-1986:** أذ شهدت فترة الثمانينيات من القرن العشرين وفرة كبيرة للخام في الأسواق العالمية، فقد بدأ ذلك العقد بسعر (35) دولاراً للبرميل، ثم انحدرت الأسعار عاما بعد آخر، إلى أن انهارت من (27) دولارا إلى (10) دولارات عام 1986، وذلك جراء تباطؤ الاقتصادات الصناعية على خلفية أزمتي السبعينيات من القرن ذاته. وقد أضر الانهيار بشكل كبير بالعراق، الذي كان يخوض حرباً مع إيران، كما زادت الضغوط على الاتحاد السوفييتي سابقاالمتداعي آنذاك، فيما مكن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا من ملء المخزونات، والتعافي من آثار صدمات السبعينيات، وجاء في وقت مناسب بالنسبة للصين الصاعدة.[1]

ث- **الصدمة النفطية عام1990:** شهدت الأسواق العالمية بشكل مفاجئ ارتفاع أسعار الخام خلال النصف الثاني من ذلك العالم، بأكثر من الضعف إلى (36) دولاراً للبرميل. لم يستمر الارتفاع طويلاً، إذ سرعان ما تدخل تحالف بقيادة واشنطن ضد بغداد، الذي ساهم في تحجيم أضرار الصدمة[2].

ج- **الصدمة النفطية الرابعة للمدة 1997 -1998:**تدهور سعر برميل النفط الواحد الى أكثر من نصف قيمته في المدة بين تشرين الأول 1997 وتشرين الثاني 1998، حتى وصل إلى حدود العشر دولارات، وذلك بعد أن رفعت دول "أوبك"، بقيادة السعودية، سقف الإنتاج بـ (10%)، ما دفع دولاً منتجة أخرى لدخول السباق على الحصص السوقية، وأجبر العراق على ضخ المزيد من الخام رغم كونه الأكثر تضرراً من انهيار الأسعار، الذي خدم مجدداً الولايات المتحدة والدول الصناعية. وتكرر المشهد ذاته بشكل محدود مطلع عام 2002 قبيل الغزو الأمريكي للعراق، الأمر الذي أنهكه بشكل كامل، ولاسيما أنه كانيعاني أصلاً من عقوبات قاسية.

ح- **الصدمة النفطية الخامسة للمدة2008-2009:** أذ ارتفع النفط الخام إلى سعر قياسي في منتصف عام 2008، متجاوزاً ال(147) دولاراً للبرميل، بحكم عوامل كثيرة، أبرزها زيادة الطلب، ولا سيما من الصين، وتراجع قيمة الدولار، وازدياد المخاوف إزاء انخفاض الاحتياطيات النفطية. لكن برميل

---

[1]() سلامه يونس الباز، تطور عرض النفط العربي بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة البترول والطاقة، العدد العاشر، تشرين الاول، القاهرة، 2004، ص80.

(4) علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص61.

النفط سرعان ما خسر ثلثي تلك القيمة، بحلول منتصف عام 2009 من جراء الأزمة الاقتصادية العالمي [1].

خ- **الصدمة النفطية السادسة للمدة2014-2016:** أذ تهاوت الأسعار من سقف (98) دولاراً للبرميل، في حزيران إلى (47) دولاراً نهاية 2014[2]، وواصلت الانخفاض حتى (23.5) دولار مطلع عام 2016. وذكرت العديد من التقارير آنذاك أن ما جرى إنما هو محاولة من السعودية وروسيا الأتحادية وهما أكبر المنتجين في العالم، لعرقلة شركات سحب النفط الصخري الأمريكية، لكن أكثر من عامين من الفوضى لم تمنع النفط الصخري الأمريكي من التدفق نحو الأسواق، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي أطاحت بروسيا الأتحاديةمن المركز الثاني وبالسعودية من المحور الأول عامي 2012 و2013 على الترتيب، واصلت الحفاظ على صدارة الإنتاج.بل ولأكثر من ذلك، فقد مكن الانخفاض الهائل في الأسواق إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق(باراك أوباما) من تحقيق إنجازات اقتصادية كبيرة، وحصدَ سلفه (دونالد ترامب) ثمارها، إذا باتت نسبة البطالة في أدنى مستوياتها منذ عقود جراء تحرك عجلة الإنتاج والتجارة. في المقابل لم تتمكن الصين من حصد ثمار ذلك الانخفاض، على الرغم من كونها أكبر مستورد للطاقة في العالم، إذا كانت تعيش عام 2014 تباطؤاً غير مسبوق في النمو منذ (24)عاماً. كما شكل خفض الأسعار ضربة موجعة للاقتصاد الإيراني، على الرغم من توقيع الاتفاق النووي عام 2015، الذي رفع بموجبه عقوبات قاسية عن كاهل ايران. وإثر فوز (دونالد ترامب)بالرئاسة، في تشرين الثاني 2016، أعلنت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للخام "أوبك" عن البدء بخفض الإنتاج لضبط الأسعار، مع تعهدات بالالتزام من قبل روسيا ودول نفطية أخرى من خارج المنظمة، وهي توليفة عرفت لاحقاً باسم "أوبك+"[3*]وبالفعل تعافت الأسعار، وتجاوزت (63) دولاراً للبرميل نهاية 2017،

---

[1]محمد الكبيسي وعبد الحميد اللامي، مصدر سبق ذكره، ص 267.

[2]رائد فاضل جويد، مشكله الاسعار النفطية العالمية في ضوء العرض العالم للنفط وافاقه المستقبلية، مجله جامعه ذي قار، المجلد 9، العدد 4، كانون الاول 2014، ص 4.

[*]"أوبك بلاس" أو "أوبك+" هي اتفاقية وقعتها منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" تضم 23 دولة مصدرة للنفط، منها 13 دولة عضواً في أوبك. وأمكن التوصل إلى هذه الاتفاقية في تشرين الثاني 2016، بهدف خفض إنتاج البترول لتحسين أسعار النفط وإعادة التوازن إلى سوق النفط العالمي، للمزيد أنظر:

Ansari, Dawud. (2017) "OPEC, Saudi Arabia, and the shale revolution: Insights from equilibrium modeling and oil politics,2017,166-178." *Energy Policy*

وواصلت الارتفاع حتى سقف (76) دولاراً منتصف 2018، فيما عادت العقوبات الأمريكية على طهران، بل وبأشد من السابق، بعد تمزيق(دونالدترامب) للاتفاق النووي.

د- **الصدمة النفطية في ظل جائحه فايروس كوفيد- 19 لعام 2020:** منذ اوائل عام 2020، شهد الطلب على النفط انخفاض في ظل مخاطر جائحة كوفيد- 19 التي هددت الاقتصاد العالمي، و أوصلته الى مرحله التوقف التام ويأتي هبوط الطلب على النفط بالتوازي مع حدوث رفع في المقترح النفطي في ظل اعلان كبرى البلدان المنتجة للنفط عن توسعها في الإنتاج، ونتيجة لذلك انخفضت معايير أسعار النفط من (50) دولار للبرميل في 6 مارس إلى مابين (20-35) دولار في منتصف شهر مارس، و واجهت البلدان المصدرة للنفط صدمة مالية كبيرة (العراق انموذجاً)، وخسارة فادحة في الايرادات نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية،وبتأثير اقتصادي سلبي على موازنات الدول الريعية التي تعتمد ايراداتها بشكل كبير على ايرادات القطاع النفطي[1].

2- <u>السمات المشتركة لصدمات أسعار النفط في السوق العالمية:</u>

هنالك صعوبات كبيرة متعلقة بصدمات أسعار النفط من قبل الدول المنتجة والمستهلكة والمنظمات المعنية بقضايا النفط بسبب العوامل المحيطة بظروف العرض والطلب، الا انه يمكن التخفيف من حده الصدمة من خلال قدره منظمة الاوبك على الاستجابة للأسعار، وذلك بسبب حجم قدراتها الإنتاجية والاحتياطات التي تمتلكها بلدان منظمة الاوبك. ويمكن أدراج بعض السمات المشتركة لصدمات أسعار النفط الى:

أ- اختلاف المدة الزمنية التي تفصل ما بين صدمة وأخرى، سواء كانت ارتفاع أو انخفاض في الأسعار مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معها في وقت حدوث الصدمة النفطية.

ب- إن صدمة الأسعار التي تحدث في السوق النفطية، ما هي إلا انعكاس لدورة نمو الطاقة التي تفسر تفاعل قوى العرض والطلب والأجراء الأخرى المحيطة بالجذوع العالمية، أذ يزداد التناغم بين العرض النفطي العالمي والطلب النفط العالمي، من خلال مؤشر الأسعار والتي تعد حالة طبيعية تشهدها السوق النفطية بين الحين والأخر، كنتيجة واستجابة للتغيرات التي تطرأ على العرض والطلب.

ت- في حاله صدمات الأسعار (الايجابية = ارتفاع السعر)، تصبح الظروف مناسبة لدخول المنتجين الجدد، وهو ما حصل بعد صدمات 1973-1979-2008، والتي تمارس دوراً كبيراً في صدمات انخفاض الأسعار كما في الاعوام 1986-2014.

---

(1) [5] صندوق النقد الدولي، سلسله مذكرات خاصه عن سياسات المالية العامة للاستجابة لجائحه كوفيد -19، 2022، ص.

ث–إن صدمات أسعار النفط لا تميز بين نوعية النفط أو مراجع التسعير الرئيسة، وهي برنت وغرب تكساس ودبي وسلة خامات الاوبك.

ج– إن كل الصدمات التي تسببت في زيادات هائلة في الأسعار كانت راجعة إلى ضغوط الطلب التي تجاوزت القدرة الإنتاجية للبلدان المنتجة، وإلى الافتقار إلى الاستجابة للتغيرات في العرض.

ح– أهم الصدمات التي أدت إلى انخفاض شديد في الأسعار، فأن العامل الأساس يرتبط بتباطؤ نمو المطلب العالمي على النفط.

خ– غالباً ما تكون صدمات تسعير النفط في السوق العالمية، ناتجة عن تغيرات كلا من الطلب والعرض النفطي من جانب يكون التأثير بسبب الضغط الشديد للطلب يقابله انخفاض في العرض النفطي مولدة ذلك صدمة ارتفاع في الاسعار، ومن الجانب الأخر فأن التراجع الكبير في الطلب تقابله تخمة في العرض مولد بذلك الصدمة في انخفاض الاسعار[1].

يمكن القول، ان معظم الصدمات النفطية التي حدثت عبر مختلف المراحل التاريخية بدءً من عام 1973 واحداث عام 1979 في إيران وغيرها كانت نتيجة احداث سياسية واضطرابات داخلية، وبالتالي من صعب نسبياً تصور حجم الاضرار التي يمكن ان تؤديها هذه الازمة على اسواق النفط العالمية مما يجعل التنبؤ حول الازمات يشوبه الكثير من عدم الوضوح، اما فيما يخص سمات صدمات اسعار النفط العالمية فهي جاءت انعكاساً اما لدخول مورد جديد مستهلك بدرجة كبيرة او خروجه.

خامساً: التأثيرات التي تسببها الصدمات على ميزانيات بلدان الريع النفطي

تواجه الاقتصادات الغنية بالنفط العديد من التحديات الجسيمة في إدارة أسعاره المتقلبة والتي يصعب التنبؤ بوجهتها. خصوصاً وأن سوق النفط العالمي عبارة عن مجموعة أليات تتفاعل فيما بين العرض والطلب والسعر والخزين والحاضر والمستقبل والتوقعات والمضاربة وعوامل أخرى.

1– طبيعة الريع النفطي:

يعرف الريع على أنه نوع من الدخل الذي يمثل حق الملكية، ويفهم بأنه سعر الانتفاع أو التصرف بالممتلك، من أرض أو مشيدات عليها. والشائع في التنظير الاقتصادي مفهوم الريع المطلق إلى جانب الريع التفاضلي[2]، وهو الأرجح في نشاط الاستخراج. وحيث يعتمد إنتاج النفط على موقع الإنتاج وهو

---

[1] فؤاد قاسم الأمير: الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن ، مطبعة الملاك، العراق،2005، ص 128.

[2] عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية،ط1، دراسات عراقية، العراق، 2016، ص24.

معطى طبيعي، كذلك تختلف تكاليف الانتاج من حقل لآخر حسب الحجم والقرب أو البعد من الأسواق والتسهيلات الضرورية للإنتاج والعمق والتراكيب التي تكتنف النفط. ولا توجد اختلافات في تكاليف الإنتاج تحتمها الطبيعة في الصناعة التحويلية، وإنما فروقات في التكاليف نتيجة تعود بصفة رئيسة الى التكنولوجيا وتنظيم الإنتاج. وهكذا تنشئ عن نوعية موقع الإنتاج ومكانه فروقات في التكاليف في أصل الريع التفاضلي. وريع الموقع في النفط أقل كثيراً منه في الغاز.

ونظراً لتكاليف النقل الباهظة للنفط مقارنة بمقدار الطاقة في وحدة الحجم الإنتاجي. ينشا الريع التفاضلي بسبب الفروقات في الخصائص بين وحدات النشاط الانتاجي، كما ويعتمد الريع في نشاط الاستخراج في المقام الأول على اختلاف التراكيب الجيولوجية، أذيكون الفرق بين كلفة إنتاج أعلى وأخرى أدنى ريعاً تفاضلياً للمالك في الخصائص الجيولوجية ذات الكلفة الأدنى. وأعلى ريع تفاضلي بين أعلى كلفة وأدناها للمالك في الأوضاع الجيولوجية الأفضل [1].

وفي مجال النفط والغاز ينشأ ريع تفاضلي، ايضاً نتيجة التكنولوجيا الأكفأ من زاوية تكاليف الإنتاج وربما تضاف إليها تكاليف البيئة. وهذا النوع من الريع لا يقتصرعلى نشاط الاستخراج، بل هو داخل في كافة صنوف الإنتاج، ويعد ميزة نسبية للدول المنتجة للتكنولوجيا الجديدة. وتضاف مصادر أخرى للريع من الموقع، نفط البصرة مقارنة مع نفط كركوك، وريع النوعية، مثل النفط الخفيف ذو المحتوى الكبريتي المنخفض مقابل الثقيل. والريع حسب الفهم المبين آنفاً قد لا يجتنيه المالك بالكامل، إذ مع عقود الامتياز وعقود المشاركة في الإنتاج تستأثر الشركات بحصة من الريع[2].

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تظهر تنوع التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الصدمة النفطية على إيرادات وميزانيات دول الريع النفطي[3]:

أ- تراجع إيرادات النرويج في 2014-2016:

في عام 2014، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، مما تسبب في تراجع إيرادات النرويج كواحدة من دول الريع النفطي. وتأثرت ميزانية الحكومة النرويجية واضطرت إلى خفض الإنفاق الحكومي واستخدام الاحتياطيات.

---

[1] أخلاص قاسم نافل، دور المورد النفطي في بناء الدولة القومية (العراق – نيجيريا) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص 18.

[2] احمد ابريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2016، ص 69.

[3] تقارير وحدة ابحاث الطاقة، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت)، https://attaqa.net/category/energy- / research

ب- الصدمة النفطية والسعودية في 2020:

انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في أوائل عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19،أذ تأثرت إيرادات المملكة العربية السعودية بشكل كبير، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية وزيادة الديون لتعويض التراجع في الإيرادات.

ت- تأثير الصدمة على فنزويلا:

تعتمد فنزويلا بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. حيث تراجعت إيرادات النفط بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد، مما أدى إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي وزيادة التضخم.

ث- الإجراءات التعويضية في الإمارات العربية:

رغم تأثر الإمارات بالصدمة النفطية في 2014، قامت الحكومة باتخاذ إجراءات لتعويض التراجع في الإيرادات. فقد تم التركيز على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاعات الأخرى مثل السياحة والتكنولوجيا.

ج- تأثير تراجع الإنتاج والعقوبات على إيران:

عانت إيران من تأثير صدمة نفطية سلبية بسبب العقوبات الدولية وتراجع إنتاجها النفطي. اذ تأثرت ميزانية الحكومة واضطرت إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

هذه الأمثلة أظهرت تنوع التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الصدمة النفطية على إيرادات وميزانيات دول الريع النفطي.

2- السعودية :

تأتي السعودية على رأس قائمة أكبر الدول العربية المنتجة للنفط، مع احتلال المملكة الترتيب الثاني بقائمة كبار منتجي النفط عالميًا. ويؤدي إنتاج النفط في المنطقة العربية دورًا محوريًا في سوق النفط العالمي.

حيث تعتمد السياسة المالية للملكة العربية السعودية بشكل كبير، على عائدات الصادرات النفطية التي تشكل الجزء الكبير ضمن هيكل الإيرادات العامة اذ تبلغ الايرادات النفطية (56.832%) من أجمالي الايرادات العامة و(40.22) نسبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي استنادا الى ما جاء في تقرير البنك المركزي السعودي لعام 2021، وان للسعودية دورا فاعلا وايجابيا في سوق النفط العالمية، حيث تأتي بالمرتبة الثانية بعد فنزويلا من حيث احتياطات النفط الخام المثبتة بواقع (267.1) مليار

برميل لتشكل بذلك حصتها (17.2%) من الاحتياطي النفطي العالمي والبالغ نحو(1.55) تريليون برميل نهاية عام 2020، وعلى مستوى دول الشرق الوسط بلغت نسبة احتياطات السعودية من النفط الخام (31.1%) من الاحتياطي في دول منطقة الشرق الوسط و(21.6%) من احتياطي دول منظمة اوبك نهاية عام 2020[1].

اما من حيث الانتاج فالسعودية تحتل المرتبة الاولى ضمن بلدان منظمة اوبك والثالثة عالميا، بمتوسط انتاج (10.2) مليون برميل يوميا، ويرتبط اقتصاد المملكة العربية السعودية بايرادات قطاع النفط باعتبارها المورد الاساس لتمويل الموازنة العامة ، في عام 2020 ونتيجة دخول العالم في حالة كساد كبير أثر جائحة كورونا التي القت بظلالها على معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية فقد شهدت اسواق النفط انهيار في اسعار النفط لتصل الى (41.07) دولار للبرميل مما ادى الى انفاض ايرادات النفط الى (413049) مليار ريال وهي أدنى قيمة خلال المدة من 2010–2020، تبع ذلك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية ليصبح (2532624) مليار ريال بعد أن كان (2641938) مليار ريال نهاية عام 2019[2].

واما نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الايرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات فقد سجلت انخفاضا نهاية 2020 وصلت الى (52.831) مقارنة ب(64.134) في عام 2019 لتشكل وفق ذلك نسبة مشاركة القطاع النفطي الى الناتج المحلي (40.299)، أن الاقتصاد السعودي على الرغم من اعتباره اقتصاد حر قائم على اليات السوق الا ان دور الدولة فيه محوري وذو تأثير كبير في أدارة الاقتصاد سواء من ناحية التشريعات القانونية اومن ناحية امتلاكها للفائض النفطي فمن خلال الانفاق العام تتمكن السعودية من التأثير في الاقتصاد ومفاصله المختلفة بشكل كبير.

3- تداعيات النفط وسط إغلاقات كورونا:

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الاول من عام 2020 صدمة كبيرة ليس لها مثيل على مر الأعوام السابقة فهي من أقوى الأزمات المالية العالمية، وهي مزيج من صدمتي العرض والطلب نتيجة انتشار فايروس كورونا (كوفيد –19)، اذ فرضت جميع حكومات العالم قيودا على السفر واتخذت التدابير الاحترازية من اجل منع انتشار الفايروس مما انعكس ذلك على نشاط الصناعات التحويلية في

---

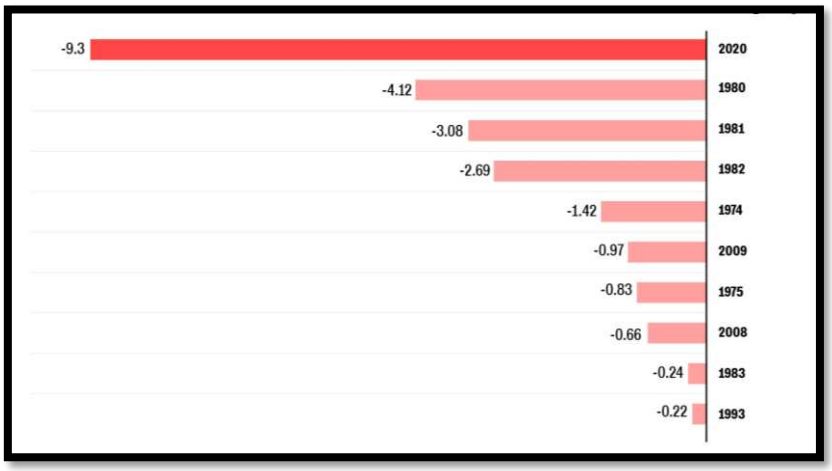
[1] سعاد عبد القادر قاسم، الأنفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الإيرادات النفطية والأنفاق الجاري للملكة العربية السعودية دراسة قياسية للمدة 1980–2020، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (1)، العدد(58)، 2023، ص 595.

[2] المصدر السابق نفسه، ص 593.

جميع أنحاء العالم اذ شهدت الاسواق المالية اضطرابا شديدا فضلا عن تراجع مستويات الطلب الخارجي وعرقلة حركة التجارة العالمية مما أنعكس ذلك سلبا على سوق النفط العالمي الذي كان يعاني هبوط الأسعار في الربع الأخير من عام 2019، وتفاقمت هذه الأزمة مع تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي مع ظهور فايروس كورونا، اذ تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد خلال الربع الأول من عام 2020، متأثرة بالصدمة غير المسبوقة في الطلب على النفط أذ انخفض الطلب على النفط مقابل فائض كبير من امدادات النفط الخام العالمية وقد شهد شهر مارس 2020، أكبر أنخفاض شهري لأسعار النفط منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، ادى هذا الى ضغوط على الموازنات العامة نتيجة تراجع الايرادات النفطية في الدول المصدرة وكذلك تأثر الدول المستوردة للنفط فقد عانت من تراجع التحويلات من النقد الأجنبي في ظل أنخفاض محتمل للتصدير وتراجع تحويلات المغتربين في الخارج مما قد يولد ضغوطا على العملات المحلية التي ترتبط بنظام صرف مرن[1].

الصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطيل سلاسل القيمة العالمية، أدت إلى خفض الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وعلى الأخص النفط والسياحة. وأن سوق النفط من بين أكثر الأسواق تأثراً بالجائحة أذ أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الطلب على النفط يفوق ما شهده السوق في فترات الركود العالمية السابقة، إذ قد ينخفض الطلب على النفط في العام 2020، بـ9.3٪، أي أكثر من ضعف أي انخفاض سابق شهده السوق. (أنظر الشكل –2)

الشكل 2: النسبة المئوية لأنخفاض الطلب على النفط

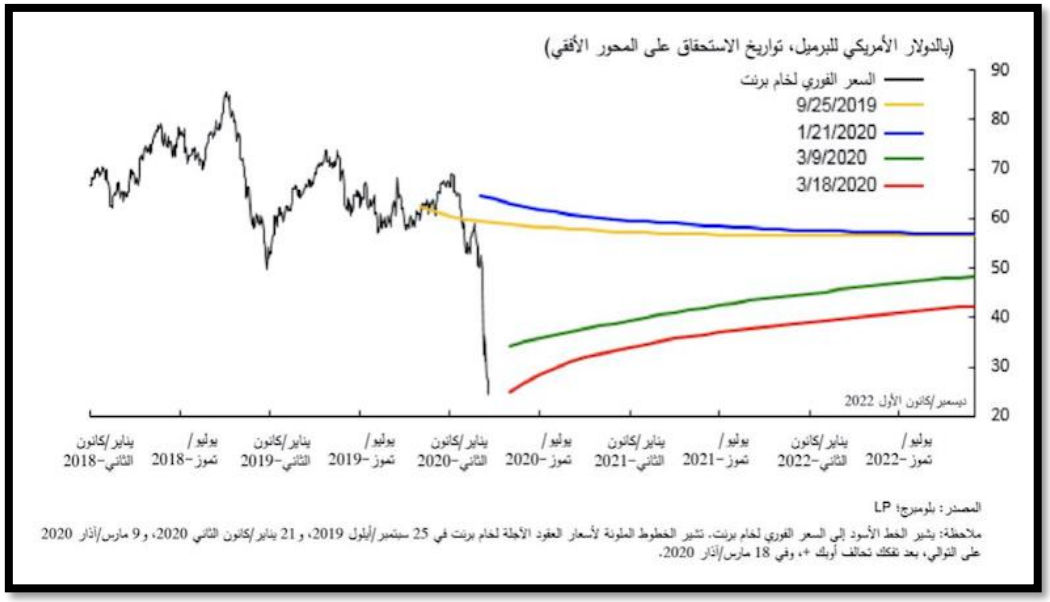


المصدر: BP Statistical Review, IEA, World Bank

[1] المصطفى البنتور، الانعكاسات الكلية والقطاعية لانخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة له، صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الأقتصادالعربي ، الدراسات الأقتصادية،2020، ص 14

لقد أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم محتمل في أسعار النفط. واقترحت أوبك خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل تنتجها الدول الأعضاء في أوبك، ونصف مليون برميل من الدول غير الأعضاء في المنظمة، وأبرزها روسيا. وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح، مما دفع السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى. كما أعلنت السعودية عن تخفيضات غير مسبوقة تصل إلى 20% في الأسواق الكبرى[1]، وكنتيجة مباشرة، انخفضت التكاليف بنسبة تزيد عن 30% على الفور ولم تتوقف عن الانخفاض منذ ذلك الحين. في 20 مارس 2020، انخفض سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى 22.39 دولارًا، أي أقل من نصف ما كان عليه في بداية الشهر. ويصور (الشكل-3) منحنى العقود الآجلة، مما يوضح أن السوق تتوقع ارتفاعًا تدريجيًا في أسعار النفط مما سيبقيها أقل من 40 دولارًا للبرميل حتى النصف الأخير من عام 2022.

الشكل 3: السعر الفوري وتوقعات أسعار خام برنت



يرتبط جانب الطلب من الصدمة النفطية بحقيقة أن استهلاك النفط انخفض بشكل كبير نتيجة للإجراءات الوقائية المتخذة لوقف انتشار الفيروس، مثل إغلاق المدن، مما أدى إلى توقف النشاط

[1]Lopez-Cordova, Ernesto. 2020b. " Digital Platforms and the Demand for International Tourism Services", World Bank Policy Research Working Paper WPS9147

الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وتشير تقديرات شركة الأبحاث النرويجية Rusted Energy إلى أن انخفاض السفر الجوي والبري يمثل 10% من الانخفاض في استهلاك النفط منذ عام 2019 – ما يقرب من 10 ملايين برميل يوميًا[1].

وعند تقييم تأثير أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، يميز الاقتصاديون عادة بين الصدمات النفطية التي يحركها العرض وتلك التي يحركها الطلب. وترتبط الصدمات المدفوعة بالطلب بتطور الطلب العالمي، وبالتالي لا يُتوقع أن يكون لها تأثير مستقل على الاقتصاد العالمي. والصدمات النفطية المدفوعة بالعرض من المتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة للاقتصاد العالمي. لكن هناك العديد من الأسباب التي قد تجعلها لا تعطي هذه الدفعة ويعود أغلبها إلى أن آثار انهيار أسعار النفط على الانتشار المالي تسببت في تعثر أسواق الأسهم والسندات والسلع الأولية غير النفطية[2] .

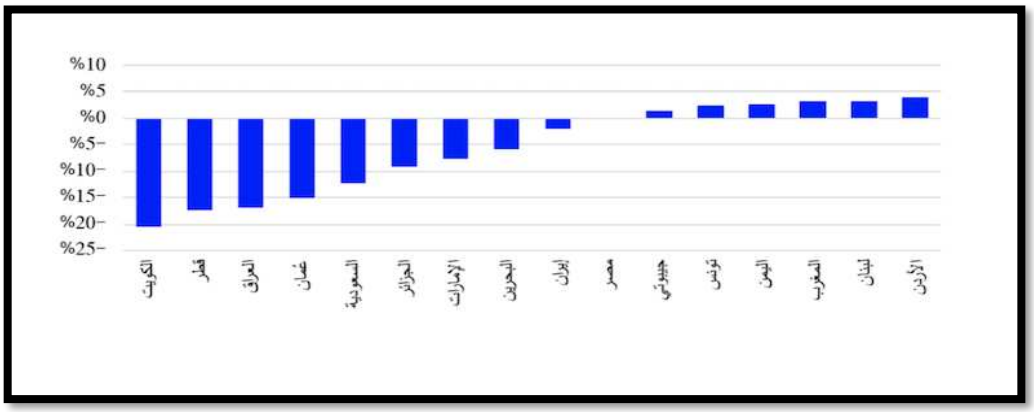
واما بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه التحديد، تعد الأسعار المنخفضة بشكل عام جيدة للبلدان المستوردة للنفط، كما أنها سيئة لمصدري النفط. وتتمثل إحدى الطرق البسيطة لفهم حجم التأثير على الدخل الحقيقي في ضرب الفرق بين الإنتاج والاستهلاك (صافي صادرات النفط) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في انخفاض سعر النفط. فعلى سبيل المثال، واستنادا إلى مشهد افتراضي تقل فيه أسعار النفط بنسبة (48%) عن مستواها في 2019، فإن الكويت، التي يمثل صافي صادراتها النفطية (43%) من إجمالي الناتج المحلي، ستشهد انخفاضا في الدخل الحقيقي بنحو (20%) من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن المغرب المستورد للنفط سيشهد زيادة في الدخل الحقيقي تعادل (3%) من إجمالي الناتج المحلي (الشكل –4).

---

[1] عبد علي المعموري وشفق نجم عبد الوهاب، 2050 غروب عصر الطاقة وفجر الطاقات المتجددة، مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات، دار روافد للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2022، ص 66.

[2] Arezki, R., R. Yuting Fan and H. Nguyen. 2020. “Growth Spillovers within the Middle East and North Africa and Beyond: Oil Exporters and Importers are Swinging Together”, World Bank, Washington DC, mimeo. P9.

الشكل 4: أثر انهيار أسعار النفط على التقديرات الأولية



المصدر:التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط، من الموقع الالكتروني **https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena**

لكن في بلدان المنطقة، سيضر انخفاض أسعار النفط على الأرجح المستوردين والمصدرين على السواء، المصدرين مباشرةً والمستوردين بشكل غير مباشر من خلال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية من العاملين بالخارج والسياحة والمنح المقدمة من البلدان المصدرة وبعض البلدان، مثل دول ديوان التعاون الخليجي، أذ مازال لديها فائض وينبغي أن تستخدمه. وبلدن أخرى مصدرة للنفط، مثل الجزائر وإيران، تستنفد احتياطاتها المالية وستضطر إلى الاعتماد على أسعار الصرف المرنة لإدارة الوضع الحالي وإجراء إصلاحات مطلوبة بشدة في تنمية القطاع الخاص والتحول الاقتصادي الأوسع. ومن بين البلدان المستوردة الصافية للنفط مثل لبنان والأردن ومصر، سيؤدي الركود إلى تفاقم مستويات الدين العام المرتفعة بالفعل[1].

أن صدمات العرض والطلب السلبية المرتبطة بفيروس كورونا قصيرة الأجل نسبيا، ولكنها حادة واثرت على العديد من القطاعات والبلدان. وبمجرد أن تنحسر شدة الوباء، سوف يتعافى العرض والطلب، وستعتمد مدى سرعة حدوث هذا التعافي على طول وعمق الاضطراب. وخلاصةً لما سبق، لقد اظهرت جائحة كورونا ضعف المرونة الاقتصادية لمعظم الدول النفطية لاسيما العربية، وذلك لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط، وبالتالي فأن ازمة اخرى على غرار ما حدث في العام 2020 (جائحة كورنا) يمكن يؤدي الى حدوث انهيارات اقتصادية لبعض الدول النفطية، لذلك لابد لهذه الدول من البحث عن بدائل اخرى لتنويع العائدات الاقتصادية وتجنب الاعتماد على مورد واحد للدخل القومي.

(1)Barrett, Scott. The smallpox eradiation game. Public Choice, p 179-207.

4- تأثير الصدمة النفطية المزدوجة 2020 على موازنات الدول:

تعتبر الصدمة النفطية المزدوجة التي واجهها العالم في عام 2020 من أكبر التحديات التي تواجهها الدول وموازناتها، فقد تسببت جائحة فيروس كورونا في انخفاض حاد في الطلب على النفط، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير. وفي نفس الوقت، شهدت السعودية وروسيا تصعيدًا في الحرب التجارية بينهما، مما أدى إلى زيادة إنتاج النفط وتخمة في العرض. هذه الأحداث المتزامنة تسببت في صدمة نفطية مزدوجة للدول وأثرت بشكل كبير على موازناتها.

وبما أن العديد من الدول تعتمد على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات المالية. بالتالي، فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على موازناتها. فعندما تنخفض أسعار النفط، ينخفض الإيراد النفطي للدولة، مما يؤدي إلى نقص في الموارد المالية. وهذا يجبر الدول على اتخاذ إجراءات تقشفية مؤلمة، مثل خفض الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب، لتعويض هذا النقص.

إن تأثير الصدمة النفطية المزدوجة ليس محدودًا على المستوى المالي فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الاقتصاد بشكل عام. فعندما تتراجع إيرادات النفط، ينخفض النمو الاقتصادي ويتراجع الاستثمار ويزداد معدل البطالة. وهذا يؤثر بشكل سلبي على حياة المواطنين ويزيد من الفقر والتفاوت الاجتماعي[1] ().

وفقًا للإحصائيات، تراجعت إيرادات الدول المعتمدة بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط. فقد تراجعت إيرادات النفط في العديد من الدول بنسبة تتراوح بين 30% و50% خلال العام 2020. هذا التراجع في الإيرادات أدى إلى زيادة العجز في الموازنات الحكومية وتفاقم الديون العامة[(2)].

فضلا عن ذلك، تأثرت الدول المصدرة للنفط بشكل أكبر من غيرها. فقد اعتمدت هذه الدول بشكل كبير على إيرادات النفط لتمويل موازناتها الحكومية وتنمية اقتصاداتها. وبسبب انخفاض أسعار النفط، تراجعت إيرادات هذه الدول بشكل حاد، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي وتأجيل المشاريع التنموية. وهذا بدوره أثر على النمو الاقتصادي وزاد من معدلات البطالة في هذه الدول.

[(1)]Lopez-Cordova, Ernesto. 2020a. "A Slowdown of China's Economy and its Impact on the Demand for Tourism Services", Brief, p5.

[2]() تقلبات قطاع النفط، جائحة كورونا أحدثت أزمة عميقة، الحرة- ترجمان واشنطن،2021، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت): https://www.alhurra.com/business/2021/07/12/

وعلى صعيد الدول المستوردة للنفط، فقد شهدت تلك الدول زيادة في فائض الموازنة بسبب انخفاض أسعار النفط. وقد استفادت هذه الدول من انخفاض تكلفة الواردات وتراجع فاتورة النفط، مما ساهم في تحسين موازناتها وتعزيز النمو الاقتصادي[1].

بشكل عام، فإن الصدمة النفطية المزدوجة أثرت بشكل كبير على موازنات الدول. وعلى الرغم من أن بعض الدول استفادت من هذه الصدمة، إلا أن العديد من الدول عانت من تراجع في الإيرادات وزيادة في العجز المالي. ينبغي أن تتعامل الدول بحذر مع تأثير الصدمة النفطية المزدوجة وتتبنى استراتيجيات متعددة للتغلب عليها. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة ومتوازنة وتأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالتالي، يمكن للدول أن تحقق استقرارًا ماليًا واقتصاديًا أكبر وتحقق التنمية المستدامة في ظل تحديات الصدمة النفطية المزدوجة.

ان هنالك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تقليل التأثيرات السلبية للصدمة النفطية على ميزانيات الحكومات واقتصادات الدول ومن ابرز هذه السياسات تشجيع تنويع اقتصاد البلد للتقليل من اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يمكن ذلك عبر تعزيز الصناعات الأخرى مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والزراعة. كذلك مراجعة وتحسين الإنفاق الحكومي لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة وتخفيض الهدر المالي. وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتقليل الإنفاق على المشروعات غير الضرورية. وزيادة الاستثمارات الحكومية في المشروعات التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد. و إجراء إصلاحات هيكلية للدين العام لضمان استدامته وتخفيض تكاليف الفوائد على الديون. والسعي الى مكافحة الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة لتقليل الهدر وتعزيز كفاءة إدارة الموارد.

إنشاء صناديق احتياطية لتخزين جزء من إيرادات النفط للاستفادة منها في حالات الأزمات. كذلك التعاون مع دول أخرى في مجال تنويع الاقتصاد ومشاركة الخبرات في التعامل مع تقلبات أسعار النفط.

وتنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية تعزز من قدرة الاقتصاد على التحمل والنمو المستدام. وأن نجاح تنفيذ هذه السياسات يعتمد على الظروف الخاصة بكل دولة والتزام الحكومة بتنفيذها بشكل فعّال وتحسين إدارتها المالية.

---

[3] عبد علي كاظم المعموري، محسن حساني العبودي، تحولات القوة الاقتصادية في ظل جائحة كورونا : (التراتبية الجديدة في النظام العالمي)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(66)، 2021، ص 56.

- **الخاتمة**

أن تأثير الصدمة النفطية السلبية على موازنات دول الريع النفطي يمثل تحدًا حقيقيًا لاقتصادات هذه الدول. تبدو هذه الصدمة واضحة في تقلبات أسعار النفط وانخفاض إيرادات النفط التي تعتمد عليها هذه الدول بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن لهذه الدول التعامل مع هذه التحديات بنجاح من خلال اتخاذ إجراءات محددة.

وأحد الأساليب الرئيسة لمعالجة هذه الصدمة تتمثل في تنويع الاقتصادات، حيث يتم تعزيز القطاعات الأخرى بجانب النفط والغاز. كما يجب على الدول الريع النفطي الاستثمار في التحسينات في البنية التحتية وزيادة الإنتاجية والكفاءة. يُشجع أيضًا على تعزيز الابتكار وتطوير قطاعات جديدة لتعزيز التنوع الاقتصادي.

من جانب آخر، يجب على هذه الدول أيضًا تعزيز الشفافية المالية والمحاسبة لضمان توجيه الإنفاق العام بكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة. هذا يتضمن تعزيز قوانين ولوائح مالية قائمة وزيادة التعاون مع المؤسسات الدولية.

وان فهم تأثير الصدمة النفطية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز استقرار هذه الدول وتحقيق أهدافها التنموية. وفي نهاية المطاف، يظل التحدي الأكبر هو تحقيق التوازن بين الاعتماد على النفط وتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي يساعد في تحقيق استدامة موازناتها وتحسين جودة حياة مواطنيها.

الاستنتاجات:

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات لعل أبرزها ما يلي:

1. تعاني أسعار النفط في السوق العالمية باستمرار من عدم الاستقرار بسبب التحديات المحيطة المرتبطة بالعرض والطلب وغيرها من العوامل المؤثرة على سوق النفط العالمية، فضلا عن المشاكل المرتبطة بتوقع صدمات أسعار النفط في السوق العالمية.

2. أن الأصلاحات في هياكل الاقتصاد الوطني بالعمل على تنويع مصادر الدخل امر بالغ الصعوبة في أغلب الدول الريعية لأنه يستلزم اصلاحا سياسيا شاملا ليس من السهل القيام به، ولأنه يفترض بالضرورة تغيرا جذريا في شكل الحكم وهذا مالاتسمح به القيادات السياسية المسيطرة التي تحتكر الاستيلاء على الريع وتتحكم بتوزيعه

3. يتبين في حالة صدمات أسعار الارتفاع فأنها تهيئة الظروف المناسبة لدخول المنتجين الجدد أو مصادر جديدة للطاقة، وهو ما حصل بعد صدمات (1973 -1979-2008)، والتي تمارس دوراً كبيراً في صدمات انخفاض الاسعار كما في الاعوام (1986و 2014).

4. أن عدم القدرة على التكيف بسرعة مع قوى العرض نتيجة لانخفاض مرونة العرض هو السبب الجذري لجميع الصدمات التي أدت إلى ارتفاعات غير مسبوقة في الأسعار. ويصدق هذا حتى عند النظر إلى دورة الإنتاج بأكملها، عندما تتجاوز ضغوط الطلب القدرة الإنتاجية للدول المنتجة.

5. ستتضرر العديد من الصناعات والدول بشدة من صدمات العرض والطلب السلبية الناجمة عن فيروس كورونا، على الرغم من أنه من المتوقع أن تكون التأثيرات مؤقتة. سوف يرتد الطلب والعرض مرة أخرى بمجرد انتهاء الوباء، على الرغم من أن طول وشدة الانقطاع قد يؤثر على مدى سرعة حدوث ذلك.

التوصيات

1. إن الدول المنتجة للنفط المنضوية تحت منظمة الاوبك أو خارجها،يجبأن يكون لها دور كبير في توازن السوق النفطي، وذلك من خلال تخفيض المعروض عند تراجع الاسعار وزيادة المعروض عند ارتفاع الاسعار، وذلك لتلافي التراجعات الكبيرةأو الارتفاعات الكبيرة في الاسعار من أجل استقرار الأسعار من جهة، وضمان عدم دخول المنتجين الجدد من جهة أخرى، خصوصاً إذا كانت الأسعار تغطي التكاليف الحديه للنفوطالغير تقليدية.

2. من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هي تكاليف النفط غير التقليدي عند تحديد السعر في السوق النفطي وضمان استقراره من قبل الدول المنتجة لأن ارتفاع الاسعار يحفز على دخول المنتجين الجدد وهذه قد يؤدي الى تدهور الأسعار بشكل كبير.

3. ضرورة تقليل الاعتماد على النفط واكتشاف مصادر بديلة والتوجه الى الزارعة والصناعة والسياحة وتنويع الاقتصادات النفطية، ومنها العراق، لأجل تفادي الصدمات المتكررة لأسعار النفط في المستقبل. أذ لابد من وجود منتج بديل له القدرة على ضبط التوازن في السوق النفط العالمي، من خلال زيادة المعروض عند نقصانه، وسحب الفائز في حاله التخمة، وهذا يساعد على استقرار التوازن واستقرار الأسعار.

4. إن تحسين البنى التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال يعد كمتطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد، والحد من القيود التنظيمية ومعالجة إخفاقات السوق وتنمية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتنويع الاستثمارات في القطاع الصناعي، لتلبية المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي.

5. الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ودعم القطاع الخاص وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لنجاح التحولات الهيكلية ورفع مستوى التنافسية واستقطاب التمويل الخارجي وتوفير فرص العمل من خلال توفير وظائف منتجة جديدة في القطاع الخاص.

6. إن تقوية الأوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية في البلدان النفطية، يعد امراً محورياً للحد من تعرضها لمخاطر التأثر بالانخفاض المحتمل في أسعار النفط. ويعد هبوط اسعار النفط مناسبة جيدة لترشيد الانفاق وإصلاح النظام الضريبي. وسيكون من المهم القيام بهذه الجهود على نحو متوازن من الناحية الاجتماعية، وذلك باتخاذ التدابير الملائمة لحماية الفقراء والمعرضين لتأثيراتها السلبية.

7. في ظل التقلبات الحادة التي ميزت أسعار النفط مؤخراً تصبح مسألة الحيز المالي (صناديق الثروة السيادية) بالغة الأهمية، خصوصاً مع الوصول إلى مرحلة ضرورة اتخاذ البلدان المصدرة للنفط قرارات بشأن مدى سرعة تعديل سياساتها المالية لمواءمة هبوط أسعار النفط.

references

1. Azhar Saeed Al-Samak, "Oil Harvest and Oil Policy," Ministry of Higher Education, University of Mosul, 1980.
2. Hussein Abdullah, "The Future of Arab Oil," First Edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2000.
3. Ali Khalifa Al-Kuwari, "The Third Oil Leap and the Implications of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries," First Edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies.
4. Emad Saleh Salam, "Crisis Management in Arab and Global Stock Exchanges and Sustainable Development," Ministry of Information and Culture, Abu Dhabi Printing and Publishing Company, 2002.
5. Al-Tifouli, Mohammed. "The Impact of the Decline in Oil Prices on the Economies of Oil-Exporting Countries: A Case Study of the Gulf Cooperation Council Countries." Bahrain Center for International Studies, 2016.
6. Al-Shammari, Nasser. "The Saudi Economy Amid Oil Challenges." King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2018.

7. Al-Jassim, Ali. "The Impact of Oil Price Fluctuations on Economic Policies in Gulf Arab States." Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009.
8. Al-Ani, Hassan. "The Impact of Oil Price Volatility on Middle Eastern Economies." Al-Ahram Center for Studies and Research, 2015.
9. Haider Hussain Al-Tamah, "The Decline in Oil Prices: Coexisting with the Shock, A Study of the Oil Rent Pattern," Journal of Anbar University for Economic and Administrative Sciences, Volume 8, Number 15, 2016.
10. Khudair Abbas Al-Nadawi, "The Third Oil Shock for Oil Prices in Global Markets," Published Research on an Indexed Iraqi Website, Political and International Journal.
11. Raed Fadel Jued, "The Problem of Global Oil Prices in Light of the Global Oil Supply and Its Future Prospects," Thi Qar University Journal, Volume 9, Number 4, December 2014.
12. Karam Naamah Ali, "Global Oil Price Shock: Causes and Expected Effects in Light of Future Analysis," Journal of the College of Administration, Economic and Financial Studies, Volume 3, 2019.
13. Lamis Mohammed Mataroud and Samir Abdul Sahib Yara, "The Reflection of Financial Shocks on the Performance of Stock Markets: An Applied Study in the Iraq Stock Exchange," Volume 4, Number 7, March 2022, Baghdad.
14. Mohammed Saleh Al-Kubaisi, "Measurement and Analysis of Monetary Shocks in the Iraqi Economy for the Period 1980-2005," Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 16, Number 58.
15. Emirates Center for Strategic Studies, "How OPEC Will Move in the Coming Period," News of the Hour, Abu Dhabi, Issue 5612, 2019.